

80% ممن حكم عليهم بالإعدام في جرائم ارتكبوها وهم قصر بالسعودية يواجهون التنفيذ

دبي - (رويترز) - قالت منظمة ريبريف المناهضة لعقوبة الإعدام اليوم الجمعة إن 80 بالمئة ممن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام على جرائم ارتكبوها في السعودية وهم قصر لا يزالون يواجهون تنفيذ تلك العقوبة برغم إصلاحات جرى إعلانها العام الماضي.

وقالت السلطات السعودية العام الماضي إنها ستوقف صدور أحكام بالإعدام لمن ارتكبوا جرائم وهم قصر وستطبق ذلك بأثر رجعي.

لكن المرسوم الملكي الذي أعلن ذلك في مارس آذار 2020 لم تأت وسائل الإعلام الرسمية على ذكره ولم ينشر في الجريدة الرسمية كما هي الممارسات المعتادة. وعبرت جماعات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ونواب غربيون عن القلق بشأن تنفيذه.

وردا على سؤال للجنة حقوق الإنسان التي تدعمها الدولة في السعودية عما إذا كان المرسوم يشمل جميع أنواع الجرائم قالت لرويترز في فبراير شباط إن إلغاء العقوبة لا يسري إلا على فئة أقل درجة من الجرائم عقوبتها "التعزير" في الشريعة الإسلامية.

وهذا يعني إنه لا يزال بإمكان القضاة إصدار أحكام الإعدام على الأطفال في الفئتين الأخريين من الجرائم وفقا للشريعة الإسلامية المعمول بها في السعودية وهما "الحدود" والجرائم الخطيرة الأخرى مثل الإرهاب أو "القصاص" في جرائم القتل.

وفي مراسلة إلى الأمم المتحدة نشرت أمس الخميس، أكدت السلطات السعودية أن المرسوم الملكي لا ينطبق إلا على الجرائم التي عقوبتها "التعزير".

ولم يرد المكتب الإعلامي للحكومة السعودية على طلب التعليق.

ووفقا لما أحصته منظمة ريبريف، هناك في الوقت الحالي عشرة أشخاص يواجهون خطر تنفيذ عقوبة الإعدام عليهم، سبعة أدينوا بجرائم في إطار "الحدود" وواحد بجرائم في إطار "القصاص" واثنان ينطبق عليهم المرسوم الملكي الذي يشمل المدانين بجرائم "التعزير".

وقالت مايا فوا مديرة ريبريف "عندما يواجه ثمانية من أصل عشرة عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبوها وهم قصر فمن الصعب أن نرى أن أي شيء قد تغير رغم كل وعود تحقيق التقدم والإصلاح".